

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

**كلمة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي
خلال زيارته لجامعة ثليجي عمار بالأغواط**

**كلمة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي
خلال زيارته لجامعة ثليجي عمار بالأغواط
يوم 19 سبتمبر 2020**

بسم الله الرحمن الرحيم

أودّ، بدايةً، أن أتقدّم بالشكر والعرفان إلى كل مكونات الأسرة الجامعية لجامعة "عمار ثليجي" بالأغواط، وفي مقدمتهم السيد مدير الجامعة، على دعوتهم الكريمة لي لحضور عدد من الفعاليات البيداغوجية والعلمية، بهذه المدينة العريقة، ذات المآثر والبطولات الجليلة، والحضارة الممتدة في غابر الزمن.

وبالفعل فإنّ جامعة عمار ثليجي تمثل نموذجاً للإنجازات الكبرى التي حققتها جزائر ما بعد الاستقلال، والتي سوف تنعم بثمارها الأجيال المتعاقبة، كما هو الحال في كل جامعات الوطن، حيث تدل هذه الإنجازات على أهمية الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في الهياكل البيداغوجية والعلمية وفي الطاقات البشرية، باعتبارها الرصيد الحقيقي للمستقبل.

السيدات والسادة:

لقد شهدت الجامعة الجزائرية طفرة كبيرة في التنامي المتواصل لعدد الطلبة، والتزايد المطرد لتعدادات الأساتذة والباحثين، والانجاز المدروس باستراتيجية واستشراف للهياكل والمنشآت، والتوسع التدريجي لخريطة المراكز والجامعات، والتأسيس المتنامي لمراكز البحث في مختلف

الميادين والتخصصات، ناهيك عن الإصلاح الرشيد لتطوير المنظومة الجامعية، وتعميم الرقمنة، وترشيد الحوكمة، وإشراك الأسرة الجامعية في التسيير والتأطير، وتشجيع التكوين في الداخل والخارج، وتحسين نوعية الخدمات الجامعية المقدمة للطالب من إيواء وإطعام ونقل، إضافة إلى المبادرة إلى ترقية البث عبر المنصات الافتراضية، وتيسير وسائل التواصل لتشجيع التعليم عن بعد، بالموازاة مع تجهيز المؤسسات الجامعية، بما يقتضيه العصر من آلات وتجهيزات وشبكات.

وإننا، في هذا الصدد، نسعى بكل ما توفر لدينا من إمكانيات وجهد لمواكبة الظرف، والتكيف مع الطموحات الكبرى للجزائر الجديدة التي يجب أن يبرز فيها الدور الريادي للجامعة، باعتبارها القاطرة التي توجه المسار العام للمجتمع، بفضل نسائها ورجالها، سعياً إلى التفعيل الإيجابي لأثر الجامعة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للوطن.

السيدات والسادة:

لقد حرصنا، ونحن نواصل اتخاذ الإجراءات والتدابير التي يقتضيها استكمال السنة الجامعية 2019-2020 وانطلاق السنة الجامعية 2020/2021، على أن تكتمل الأعمال البيداغوجية والعلمية ومراحل التقييم ومناقشة المذكرات والأطروحات، وذلك منذ 23 أوت 2020، حيث قمنا، على الرغم من النقائص المسجلة على مستوى الاتصال بشبكة المعلومات وضعف معدلات التدفق فيها، ونقص مستويات التفاعل البيني بين الأساتذة والطلبة بتفعيل التواصل الافتراضي، والتعليم عن بعد، حرصاً

منا على المحافظة على مستوى التحصيل لدى طلبتنا الذين نرجو لهم النجاح والتألق باستمرار.

وأغتنم هذه الفرصة الثمينة، لدعوة أعضاء المنظومة الجامعية، والأسرة العلمية والبحثية، إلى مزيد من التعبئة من أجل إقلاع علمي حقيقي، وذلك بالعمل على شحذ الهمم، وتحريك العزائم، والطموح إلى ترقية مثلى للقطاع، وهو الإقلاع الذي يكون فيه الأستاذ قائما بدوره، محافظا على مستوى التحصيل، وعلى مصداقية العطاء العلمي الأصيل، ويكون فيه الطالب واعيا بدوره، راسما لهدفه، من أجل تكوين متين ونوعي.

كما ينتظر من المؤطرين للإدارة الجامعية والمجالس العلمية الاضطلاع بدورهم على أكمل صورة، في تضحية وإخلاص وإنكار للذات، وتقديم المصلحة العامة، وخدمة للوطن في تلاحم وتعاون وتضامن، بما يمكن الجامعة الجزائرية من بلوغ غايات التطوير والإصلاح.

السيدات والسادة،

إنَّ المعطيات الميدانية، وما نجم عن نتائج التقييم الذي شرعت فيه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حتى الآن، تشير إلى أن عملية استئناف النشاطات البيداغوجية جرت في ظروف مقبولة، سواء من حيث استقبال الطلبة على مستوى المرافق البيداغوجية والخدماتية، أو من حيث استكمال عدد من المتطلبات البيداغوجية والعلمية إذ تم خلال الفترة من 23 أوت إلى 09 سبتمبر 2020 إجراء 805 مناقشة لأطروحات الدكتوراه، و 7683 مناقشة لمذكرات الماستر، في حين بلغ عدد الطلبة الذين

استلموا شهادات تخرجهم من المدارس العليا للأساتذة 8040 طالبا متخرجاً. أما على مستوى العلوم الطبية فقد تم إجراء المسابقات الوطنية لطلبة شهادة الدراسات الطبية المتخصصة، كما التحق نحو 17700 طالب في السنة السابعة طب بالمؤسسات الاستشفائية في إطار إجراء التربص الثالث.

وقد عبر رؤساء المؤسسات الجامعية ومديرو الخدمات الجامعية خلال الندوات الجهوية التي التأمّت يومي 12 و 15 سبتمبر 2020، عن جاهزيتهم واستعدادهم لاستقبال الطلبة وفق النمط الحضوري بدء من هذا اليوم، مع اتخاذ التدابير العملية اللازمة لتسيير تدفقات الطلبة، في ظل الاحترام الصارم للتدابير والإجراءات الصحية والوقائية، مما يمكن من المحافظة على السلامة الصحية للطلبة والأساتذة والمستخدمين الإداريين والتقنيين وأعاون المصالح، وفي هذا السياق أنوه بالمجهودات المعتبرة والمشهودة التي بذلت على مستوى كل مؤسسات التعليم العالي ومرافق الخدمات الجامعية من طرف كل مكونات الأسرة الجامعية.

كما أغتنم هذه السانحة، أيضاً، لأدعوكم لمضاعفة الجهود واليقظة والتحسيس، ومواصلة التنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح الإدارية والبيداغوجية والخدماتية، والتنسيق مع الهيئات الصحية والطبية والسلطات المحلية، وهذا من خلال تكثيف عمل الخلية المحلية لمتابعة الأزمة الصحية والوضعية الوبائية، والبقاء مجندين من أجل إنهاء السنة الجامعية الحالية في ظروف مقبولة، والاستعداد الجيد من أجل التحضير لتسجيل حملة البكالوريا الجدد، والدخول الجامعي المقبل 2021/2020.

السيدات والسادة،

لقد عرف نظام التعليم العالي، كما تعلمون، تطورا ملحوظا، لكن هذا التطور بات يواجه، اليوم، تحديات كبيرة ستزداد وطأتها في قادم السنين. تتمثل هذه التحديات على وجه الخصوص في ضمان جودة التعليم والتكوين وجودة البحث العلمي والحكامة في التسيير والرقمنة، وضمان تشغيلية الخريجين، وضمان تعزيز انفتاح الجامعة على محيطها المحلي والدولي، وكذا أخلقة الحياة الجامعية.

إنّ هذه التحديات التي تواجهها الجامعة، اليوم، تتطلب من كل الفاعلين في الأسرة الجامعية والعلمية العمل على بلورة رؤية إصلاحية متكاملة كفيلة ببعث ديناميكية جديدة في مجال تكوين الكفاءات عالية التأهيل فائقة المهارة، وجعل جامعة الغد قادرة، بالفعل، على مسايرة التحوّلات الجارية، ومستعدة للاستجابة لمتطلبات المهن المستحدثة والمهارات الجديدة، والتّساوق مع عالم بات التّغير المستمر ميزته الأساسية.

إنّ بناء القُدّرات الذي يعدّ هدفا رئيسيا من أهداف التطوير والإصلاح لبناء الجزائر الجديدة، يحتم على القطاع أن يمتلك القدرة على الاستجابة، بالشكل الملائم، للطلب الاجتماعي على التعليم العالي الذي ما انفكّ يتزايد باستمرار، من جهة، وتلبية متطلبات النوعية والجودة التي باتت تقتضيها المنظومة الجامعية، أكثر من أي وقت مضى، على صعيدي التكوين والبحث والحوكمة، من جهة أخرى.

إنّ مراجعة خريطة التكوين، بما يضمن تنوع طرائق التعلّم وإدخال أنماط جديدة للتكوين على غرار التكوين عن بعد والتكوين التناوبي، وبما يجعل عروض التكوين متلائمة، قدر الإمكان، مع احتياجات التنمية ومتطلبات تهيئة الإقليم، من جهة، ومتساوقة مع التطورات العلمية والتكنولوجية والمهنية التي يعرفها العالم من حولنا، من جهة أخرى، كما أنّ ضرورة مأسسة العلاقة بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي، والارتقاء بنوعية الحوكمة الجامعية بما يضمن ترشيد استعمال الوسائل البشرية والمالية والهيكلية المتاحة في سياق يتجه تدريجياً نحو تحقيق استقلالية أكبر للمؤسسات الجامعية، هي كلها متطلبات تدرج ضمن أولويات برنامج عمل القطاع الاستراتيجي على المدى القصير والمتوسط.

وفي السياق ذاته، سنسعى إلى تشجيع البحث التطويري ضمن مفهوم البحث بناء على الطلب، عبر توقيع عقود بين الجامعات والمدارس ومراكز البحث، من جهة، والمؤسسات الاقتصادية والصناعية من جهة أخرى، وكذا تعزيز روح التقاؤل والثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي، وتشجيع الطلبة والباحثين وحملة الشهادات الجامعية على إنشاء مؤسساتهم الخاصة في صيغة مؤسسات ناشئة.

يتمثل التحدي الأكبر، الذي يتعين علينا رفعه، في الانتقال من بحث أكاديمي قوي إلى بحث تطبيقي أكثر نجاعة. وعليه فإنّ القدرات البشرية العلمية من الباحثين مدعوة إلى التكيف مع متطلبات المجتمع متعددة الأبعاد من أجل التكفل باحتياجاته الحالية، وإعداد العدة لتلبية احتياجاته المستقبلية، بما يمكن من

إعطاء الزخم الضروري لمختلف المراحل الهادفة إلى تحقيق نمو اقتصادي منسجم.

وفي هذا الصدد فإننا نأمل مشاركة كل الكفاءات الجزائرية داخل الوطن وخارجه في مسعانا للإصلاح والتطوير، ونحن على يقين بأن الجزائر تزخر بكفاءات عالية التأهيل أسهمت بفاعلية، ولا زالت تسهم في حركة الابتكار والتطور التكنولوجي، في مختلف الجامعات والمراكز البحثية في العالم، بجدارة وكفاءة وتميز، مثلما تشهد على ذلك إنجازاتهم العلمية، وبراءات الاختراع التي رُصِّعت بأسماء جزائرية مرموقة، سوف يعتزُّ بها الوطن وتُفاخر بها الأجيال على مرّ الزمان.

يتعلق الأمر، أيضا، بمراجعة منظومة الخدمات الجامعية والقيام في مرحلة أولى بتشخيص موضوعي من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة للطلاب من نقل وإطعام وإيواء ونشاطات علمية وثقافية ورياضية، لتمكينه من مزاولة التكوين في ظروف مريحة، والقيام في مرحلة ثانية بإصلاحات عميقة لهذه المنظومة على أساس التوفيق بين مبدأي الإنصاف والفعالية.

السيدات والسادة،

لقد برهنت الأسرة العلمية بكل جدارة عن تجنُّدها الطوعي والتزامها الأخلاقي ووعيتها الوطني والمواطني في مواجهة وباء كورونا كوفيد-19، حيث تخندقت النخب العالمة والمبتكرة من الأساتذة الباحثين، والباحثين الدائمين، وطلبة الماستر والدكتوراه في الصفوف الأولى للتصدّي لهذا الخطر الداهم.

إنَّ الأسرة العلمية وهي تتجندُّ على هذا النحو المبهر، إنَّما تستلهم في ذلك قيمَّ شعبنا النبيلة في التضامن والتآزر والتفاني والإيثار ونكران الذات.

كما أتوجه بتحية خاصة، مضمّنة بكل معاني الاعتزاز والافتخار والتقدير للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، لما أظهره من روح التضحية والتفاني ونكران الذات، ولما قدموه من جهد خالص في تصديهم غير المسبوق لهذا الوباء الخطير، الذي قل نظيره، وهذا من أجل إنقاذ الأرواح وتوفير الأمن والسلامة الصحية لكل أبناء الشعب الجزائري، وهو الصنيع الذي سيبقى راسخاً في الذاكرة الجماعية للجزائريين.

ختاماً أدعوكم للاستمرار بذات العزيمة ونفس التصميم من أجل إنهاء الموسم الجامعي الحالي والتحضير للدخول الجامعي المقبل في ظروف مقبولة، وذلك من خلال التركيز على المتطلبات التالية:

✓ التأكيد على رمزية اختيار يوم السبت لانطلاق استئناف الأنشطة البيداغوجية، ودعوة الأسرة الجامعية إلى استغلال أقصى فترات الزمن البيداغوجي.

✓ تثمين روح التضامن التي أبان عنها مسؤولو المؤسسات الجامعية والخدماتية في سبيل إنجاح استئناف الأنشطة البيداغوجية، بدءاً من يوم 23 أوت، وهو ما تبينه الأرقام المقدمة.

✓ تثمين تجربة التعليم عن بُعد التي أثبت هذا الظرف أنه خيار بديلٌ ضروري يجب العمل على تطويره مستقبلاً، من

جهة، وأثبتت المؤسسات قدرتها على التكيف معه رغم الصعوبات، من جهة أخرى.

✓ دعوة المؤسسات التي تملك وسائل وقاية بكميات معتبرة إلى مساعدة المؤسسات الأخرى في إطار التعاون والتضامن.

✓ التأكيد على أن القرار رقم 633 المؤرخ في 26 أوت 2020 هو قرار استثنائي لمواجهة ظرف استثنائي عالمي. وهنا فإن القطاع ينتظر من الأسرة الجامعية أن تتفهم هذا الإجراء الذي جاء ليحمي مسؤولي المؤسسات الجامعية من جهة، ويؤكد تكفل الدولة بمصير الطلبة ومسارهم البيداغوجي، من جهة أخرى.

✓ دعوة المؤسسات إلى ممارسة سلطاتها التقديرية التي يملها هذا الظرف من أجل ابتكار كل الآليات والحلول البديلة التي من شأنها المساهمة في عودة النشاط إلى مرفق التعليم العالي، مع التطبيق الصارم للبروتوكول الصحي، وكذا الإشراف الفعلي لكل أعضاء الأسرة الجامعية في تطبيق البروتوكول وكذا في المبادرات الأخرى التي يمكن اتخاذها وفقا لمقاربة تشاركية.

✓ الدعوة إلى التنسيق مع السلطات المحلية والأجهزة الأمنية من أجل تأمين عملية استئناف الأنشطة الحضورية، ودعم جهود المؤسسات بأي إمكانات ومعلومات قد تكون مفيدة للمؤسسة.

✓ التأكيد على أهمية الاتصال في هذا الظرف حيث يجب تكثيف التواصل مع الأسرة الجامعية، عبر كل الوسائل المتاحة، خصوصا مواقع التواصل الاجتماعي، من أجل طمأنة الطلبة والأساتذة والعمال باتخاذ المؤسسات كل إجراءات الوقاية والاحترازية لحمايتهم، من جهة، والتكفل بالطلبة الذين يتعذر عليهم الاستئناف الحضوري حاليا عبر برامج خاصة، من جهة أخرى.

✓ تفهم غياب وسائل النقل العمومي ما بين الولايات، وتجنّد الوزارة، بالتنسيق مع السلطات العمومية، من أجل الاستغلال المؤقت لحافلات النقل الجامعي لنقل الطلبة بصفة تدريجية مع التركيز على المدارس العليا والتخصصات ذات التعدادات الصغيرة.

في هذا الصدد لا يفوتني أن أترحم، مجددا، على كل أرواح أعضاء الأسرة الجامعية من أساتذة باحثين، وأساتذة باحثين استشفائيين، وباحثين دائمين، وطلبة، وعمال الذين قضوا نتيجة هذه الجائحة، وأعبر لأهاليهم وذويهم عن مشاعر التعاطف والتضامن معهم.

شكرا لكم على كرم الإصغاء
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته